المحاضرة الثامنة: الهيئات الفاعلة في ميدان النقل الحضري

الفاعلون في ميدان النقل الحضري:

يتميّز قطاع النقل في الجزائر بتعدّد المتدخلين ممّا يجعل عملية التنسيق صعبة أو غائبة ميدانيا،

إنّ عملية تنظيم وتسيير وتخطيط النقل الحضري تتميّز بإشراف العديد من الهيئات والمديريات على جميع المستويات من الوطني إلى المحلّي بالإضافة إلى القطاع الخاص يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- على المستوى الوطني:

إنّ عملية تسيير وتنظيم قطاع النقل الحضري على المستوى الوطني تتمّ من خلال مجموعة من الوزارات حيث تتدخّل كل واحدة حسب اختصاصاتها. فوزارة النقل والتي تمثّل الدولة على المستوى الوطني وتمثّل السلطة التشريعية وتحدّد الاختيارات السياسية الكبرى والأهداف المرجوّة من قطاع النقل، والتي تعتبر أهم ممثّل في نظام النقل، تقوم بالتشريع، التنظيم والتكوين، ووزارة الأشغال العمومية تشرف على تصميم وإنجاز الطرق والمنشآت الفنيّة وصيانتها وكذا تجهيزها، ووزارة الداخلية والجماعات المحلّية تقوم بتهيئة الطرق وتنظيم ومراقبة حركة المرور، ووزارتي العدل والمالية تعمل على تسليط العقوبات وتحصيل الغرامات المالية وغيرها من المصالح.

2- المستوى المحلّي:

1-2 الولاية:

تعمل الولاية على تنظيم النقل الحضري على مستواها عن طريق المديريات الولائية حيث تتكفّل الولاية بإعداد مخطط النقل للولاية ومخطط النقل الحضري وعملية تنظيم النقل تتمّ من خلال **مديريات النقل في الولايات** التي حدّد مهامها المرسوم التنفيذي رقم 90 – 381 المؤرّخ في 24 نوفمبر 1990 والمتعلّق بتنظيم عملها حيث تلعب هذه الأخيرة دور السلطة المنظمة ونذكر من مهامها:

- تطبيق التنظيم المتعلّق بمختلف أنماط النقل وبالأرصاد الجويّة.

- تنسيق تنظيم مختلف أنماط النقل وتنفيذه ومراقبته.

- تطبيق تدابير الوقاية والسلامة في الطريق.

- تسليم مستندات ورخصة وشهادة الكفاءة المهنية.

- تطبيق التدابير المتعلّقة بنشاط تعليم السياقة.

- تنظيم امتحانات رخص السياقة.

- جمع الاحصائيات المتعلّقة بمجال النقل وحوادث المرور.

بالإضافة إلى **المديريات الولائية للأشغال العمومية** التي تعمل على إنجاز الهياكل القاعدية، الصيانة، المراقبة والمتابعة.

2-2 البلدية:

يتمّ على مستواها إعداد دراسات لمخطّطات النقل والمرور، تنفيذ مخططات النقل والمرور، إنشاء مؤسسات عمومية للنقل أو الترخيص لناقلين خواص بعمليّة النقل، تقنين وتنظيم المرور، توفير أماكن وفضاءات التوقّف، الإشارات والأضواء لتنظيم المرور، توفير وتنظيم النقل المدرسي...

وكل هذه الأعمال تكون بإشراف مجموعة من المديريات فمكتب النقل والمرور بمديرية العمران يقوم بإعداد الدراسات فيما يخص النقل والمرور والسهر على تطبيقها، أما مديرية الأملاك تعمل على كراء المساحات التابعة للبلدية وإبداء الرأي فيما يخص استغلالها كمحطّات أو مواقف. ويقوم مكتب الصيانة والوسائل العامة بالسهر على تسيير وتنظيم المحطّات والقيام بأشغال التهيئة.

هذا بالنسبة للهيئات والمديريات التابعة للقطاع العام أمّا بالنسبة للهيئات غير الحكومية والفاعلة في مجال النقل الحضري في الجزائر، فنجد كل من القطاع الخاص الذي يضمّ المستثمرين في النقل ومختلف الشركات والمؤسسات المصغّرة والمجتمع المدني الممثّل في مختلف نقابات الناقلين والجمعيات المساهمة في حماية حقوق المستهلك.

من خلال ما سبق ومن خلال المعطيات القبلية للموضوع خاصة فيما يخص سياسات النقل في الجزائر وتسيير وتنظيم النقل الحضري تبيّن أنّ النقل الحضري يتميّز بتعدّد الفاعلين والمتدخلين إلاّ أنّه يوجد نقص كبير على مستوى التخطيط، التسيير والتنظيم خاصة على أرض الواقع نتيجة تدهور الخدمة، غياب الكفاءة المهنية وارتفاع حوادث المرور، ويعود السبب في ذلك إلى غياب

أو انعدام التنسيق بين مختلف الهيئات في الميدان وتداخل المهام فيما بينها ما يؤدي إلى إهدار الوقت والمال.